هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير الزيارة التتبعية للبرامج

البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة التتبعية الأولى: 21–24 سبتمبر 2020

تاريخ المراجعة: 3–7 ديسمبر 2017

HC115-C2-F021

جدول المحتويات

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 5

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 9

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 13

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 20

5. الاستنتاج 24

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية 25

ملحق 2: الحُكم الإجمالي 26

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2021

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج

تعدُّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جزءاً من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين.

وتنطبق الزيارة التتبعية على البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار مراجعة البرامج في الكلية، وصدر في حقها حُكم: "قدْرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة".

ويعدُّ تقرير الزيارة التتبعية هذا مكوِّنًا أساسيًّا في عملية متابعة مراجعة البرامج، حيث تم تقييم التقدُّم المتحقق في برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها، والذي تطرحه جامعة البحرين، وذلك بتاريخ 21–24 سبتمبر 2020؛ استنادًا إلى إطار المراجعة المنشور، وسياسات هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

وقد أعدّت الأجزاء الآتية من هذا التقرير بوصفها جزءًا من المرحلة الثانية من دورة متابعة البرامج الأكاديمية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي/هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، والمشار إليها في دليل مراجعة برامج مؤسسات التعليم العالي، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وتقترن هذه المرحلة بعملية مستمرة لمراجعة الجودة المؤسسية والأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي التي تمارس عملها في مملكة البحرين وتحسينها.

أولاً: أهداف الزيارة التتبعية

أ. تقييم التقدُّم المتحقق إزاء التوصيات الواردة في تقرير مراجعة برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة البحرين (استنادًا إلى المؤشرات الأربعة الموضوعة من هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين)، منذ مراجعة البرنامج في تاريخ 3–7 ديسمبر 2017.

ب. تقديم المزيد من المعلومات والدعم لعملية التحسين المستمرة للمعايير الأكاديمية، وتعزيز جودة التعليم العالي، وعلى وجه التحديد ما يقدم في برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها في جامعة البحرين، والتعليم العالي داخل مملكة البحرين.

ثانيا: نبذة عامة

أُجريت عملية مراجعة برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها في جامعة البحرين في مملكة البحرين، من إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، في تاريخ 3–7 ديسمبر 2017 وقد كان الاستنتاج العام الذي خلُصت إليه لجنة مراجعة برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها في جامعة البحرين، أن البرنامج حصل على "قدر محدود من الثقة". وبناءً على ذلك، شملت الزيارة التتبعية مراجعة الأدلة التي قدمتها جامعة البحرين إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وخطة التحسين، وتقرير التقدُّم والمواد المساندة له، والوثائق التي قُدِّمت في أثناء الزيارة التتبعية، والمعلومات التي حصلت عليها اللجنة أثناء المقابلات.

وقد كان الحُكم الذي أصدرته لجنة المراجعة الخارجية على برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها بخصوص كل مؤشر ما يأتي:

المؤشر 1: برنامج التعلُّم؛ " **مستوفٍ**"
المؤشر 2: كفاءة البرنامج؛ " **مستوفٍ**"
المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين؛ "**غير مستوفٍ**"
المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ " **مستوفٍ**".

وقد أجرت الزيارة التتبعية لجنة مراجعة مؤلفة من عضويْن، وركزت على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة الناتج من مراجعة البرنامج في 3–7 ديسمبر 2017. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، أصدرت لجنة المراجعة حُكمها باستخدام المعايير المُدرجة في الملحق (1)؛ كما أُصدر حُكم إجمالي بناءً على المعايير المدرجة في الملحق (2).

ثالثًا: نبذة عامة حول برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها

في العام 1979، أنشئ قسم اللغة العربيّة وآدابها في جامعة البحرين، ولهذا القسم فرعان، أحدهما في تخصّص اللغة العربيّة وآدابها، والآخر في الدّراسات الإسلاميّة.

وقد صاغ القسم مجموعة من الأهداف سعى إلى تحقيقها في طلبته، وهي أن يتعرّفوا على علوم اللغة العربية وأساسياتها؛ لغة وأدبًا، ونقدًا، والنظريات المرتبطة بها، وأن يطبّقوا مهارات التحليل المنهجيّ، والتفكير النقديّ في دراسة الموضوعات ذات العلاقة مع التخصص، وأن يوظّفوا مهارات التعلّم الذاتي في مجال تخصصهم الأكاديمي باستخدام التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات، وأن يعدوا – فُرَادى أو جماعات – بحوثًا علمية رصينة في اللغة العربيّة وآدابها؛ مُتَّبعين أساليب البحث العلمي وأخلاقياته، وأن يحلّلوا نصوصًا مكتوبة ومسموعة؛ بناء على معرفتهم الناقدة بأساسيات اللغة العربيّة وآدابها.

وللحصول على بكالوريوس في اللغة العربية وآدابها يجب على الطالب دراسة 128 ساعة معتمدة؛ منها 87 ساعة معتمدة متطلبات التخصّص، و9 ساعات معتمدة مقررات اختيارية من مقررات التخصص، و3 ساعات مقررات اختيارية من خارج التخصص. إضافة إلى مقررات التخصّص؛ يدرس الطالب 18 ساعة معتمدة كمتطلبات لكلية الآداب، وتحتوي على مقررات دراسية في حقول مختلفة مثل: مقرر تاريخ البحرين الحديث والمواطنة 122، ومقرر الثقافة الإسلاميّة 101، ومقرر مبادئ علوم الحاسوب 105، ومبادئ الإحصاء 105، ومقرر علوم القرآن 114. ويبلغ عدد طلبة قسم اللغة العربية وآدابها 675 طالبًا، وعدد الأساتذة 22 أستاذًا؛ ينتمون إلى العديد من الدول العربية ذات التاريخ العريق في تدريس اللغة العربية وآدابها.

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر ديسمبر 2017، تحت المؤشر (1): برنامج التعلُّم؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 1.1: مراجعة وتعديل محتوى مقرر: (مهارات لغوية (1) – ARAB 110)، ومقرر: (مهارات لغوية (2) – ARAB 210)؛ لضمان أن تكون مفرداتهما مناسبة من حيث السعة والعمق.

الحُكم: معالجة جزئيًّا

لقد أمعنت اللجنة النّظر في ردّ القسم على هذه التّوصية الّتي ترى ضرورة مراجعة محتوى مقرّر (مهارات لغويّة "1" –ARAB 110)، وتعديله، وألفت أنّ فيها نقاطًا جديرة بالتّقدير، فالمقرّر يأتي على المهارات اللغوية الأساسية في النحو والصرف واللغة والبلاغة والإملاء، وهذه علوم يحرو بالدّارس المتخصّص وغيره أن يلمّ بها، أمّا الإحاطة، فهي مرحلة متقدّمة لأهل الاختصاص الدّقيق. كما أنّ الطّالب تتحصّل له تلكم المهارات بالاستعانة على قراءة نصوص منتخّبة، وفي هذا إحسان للطّالب ليستخرج القاعدة من نصّ يعلق في ذهنه ويستقرّ، ولا يأخذ القاعدة ويستحفظها ذهنه ثمّ يبحث لها عن أمثلة. ثمّ إنّ وجود لجنة قوّامة على هذا المقرّر تراجعه وتعدّله وتضيف إليه، ويعاد تشكيلها بين أوان وأوان أمر فيه من التّنوّر العلميّ وتقديم رؤى جديدة دليل واضح على ما عند القسم ومنسوبيه من فهم لمراد هذه المادّة وأهدافها. وممّا يسرّ كذلك إضافة نصوص جديدة خارجيّة وجعلها متاحة للطّلبة على منصّة خاصّة بها، واللجنة ترى أنّ هذا تجديد مستحبّ يجنب المدرّس إلف النّصوص، ويصرف الطّلبة عن النّظر في السّابق، فيظلّ الجديد حاضرًا بين أطراف منسوبي العلم.

وأمّا التّوصية بشأن مقرر (مهارات لغوية (2) – ARAB 210)، فقد نظرت اللجنة في إجراءات القسم، وخرجت بأنّ توصيف المادّة يداني توصيف المادّة الأولى، سوى أنّ الأولى متطلّب جامعيّ، والأخرى متطلّب كلّيّة، والفرق بينهما في تغيير الكلمات؛ إذ إنّ الحديث في المادّة الأولى عن "المهارات اللغوية الأساسية في النحو، والصرف، واللغة، والبلاغة، والإملاء؛ من خلال نصوص متنوعة في كتاب مقرّر"،

وفي المادّة الأخرى عن "مستويات النظام اللغوي، وأنماط الجمل، ووظائفها، وأنواع التراكيب، واستعمالاتها من خلال دراسة تحليلية لنصوص متنوعة" يكاد يكون واحدًا، ولم تلحظ اللجنة ما يميز المادّة الأولى من الأخرى في التّوصيف. وحين أَجالت اللجنة البصر في مخرجات المادّة الأخرى، وجدت أنّها مختلفة عن التّوصيف، وهي تصلح أن تكون مادّة في قراءة النّصوص وتحليلها، ولذلك، فإنّها تقترح أن تكون المادّة الأولى مادّة أساسية/ أولية للطّالب، كما ورد في توصيفها، ثمّ تكون المادّة الأخرى مختلفة في طرحها عنها، فهي تعنى بتذوّق النّصوص من النّاحية الأدبيّة، وهذا ما جاء في المخرجات الخمسة، عند ذلك تصبح هذه المادّة تطبيقيّة للأولى. ولذا فإن لجنة المراجعة تقترح أن يغيّر مسمّى مادّة (مهارات لغويّة (2) 210؛ ليصبح "تذوّق النّصّ الأدبيّ"، فمخرجاتها تنطبق انطباقًا تامًّا على قراءة النّصوص، وتحليلها، وتذوّقها، والنّظر في الأجناس الأدبيّة، وتتبّع القضايا اللغويّة، والنّحويّة، والمعجميّة. ولذا؛ فإنَّ لجنة المراجعة ترى أنَّ هذه التوصية قد تم معالجتها جزئيًّا.

توصية 1.2: *مراجعة توصيف المقررات الدراسية ومحتوى ملفاتها؛ للتأكد من دقتها، وأنها تحتوي على جميع المعلومات المطلوبة.*

الحُكم: معالجة جزئياً

اطّلعت اللجنة على ما جاء في تقرير التقدم، بشأن هذه التّوصية التي تنصُّ على "مراجعة توصيف المقررات الدراسية ومحتوى ملفاتها؛ للتحقّق من دقتها، وأنها تحتوي على جميع المعلومات المطلوبة"، وقد رأت اللجنة أنّ القسم قد اهتمّ بالأخذ بما جاء في هذه التّوصية، فاستجابة الأساتذة أدت إلى صياغة مخرجات جيدة، واستكمال النّقص حيث وجد، والأخذ بملاحظات المراجعة السابقة للبرنامج من قبل هيئة جودة التّعليم والتدريب، لاسيما إعادة النّظر في مفردات بعض الموادّ، وتعديل مفردات المقرّرات منعًا للتّداخل والتّكرار. كما أنّ القسم قد قام بمقايسة مرجعيّة تتوافق مع سياسة جامعة البحرين، ومقابلتها ببرامج جامعات عربيّة أخرى. وقد طوّر القسم مخرجات التّعلّم؛ لتتوافق مع متطلبات سوق العمل بعد إجراء استبانة للخرّيجين، وأرباب الأعمال في مملكة البحرين. وأحسن القسم في تحديد متطلّب سابق لكلّ مادّة؛ من أجل مساعدة الطّالب على التقدم في المادّة التّي يدرسها.

ومع هذا، فإنّ اللجنة توصي بضرورة إزالة الاستشكال القائم في مسمّيات بعض الموادّ، فقد وردت مسمّيات متضاربة للموادّ الآتية: الشّعر الجاهليّ؛ الأدب الإسلاميّ والأمويّ؛ الأدب الأندلسيّ؛ الأدب في العصريْن

المملوكيّ والعثمانيّ؛ الشّعر العبّاسيّ؛ النّثر الفنّيّ القديم. فلماذا سمّيت مادّة "الشّعر الجاهليّ" بالشّعر، ومثلها العبّاسيّ، أمّا الإسلاميّ والأمويّ والأندلسيّ والمملوكيّ والعثمانيّ فسمّيت: "الأدب"، ثمّ خصّصت مادّة للنّثر العربيّ القديم، تتحدّث عن النّثر من الجاهليّة إلى العصر العبّاسيّ، وترى اللجنة ضرورة إعادة النّظر في هذا، فإمّا أن توحّد مسمّيات الموادّ لتصبح الشّعر الجاهليّ، والشّعر في صدر الإسلام، وهكذا، حتّى يدرّس النّثر في المادّة الخاصة به، وإمّا أن تسمّى "نصوص جاهليّة"، و"نصوص من صدر الإسلام" وهكذا، وعند ذلك، تدرّس الشّعر والنّثر، وإمّا أن توحّد المسمّيات فتصبح" الأدب الجاهليّ"، والأدب في صدر الإسلام، وعند ذلك تستغني عن مادّة النّثر، ولا بدّ من إعادة النظر في هذه المسميات. ولذا؛ فإنَّ لجنة المراجعة توصي القسم بالنظر في هذا الأمر؛ وترى أنَّ هذه التوصية قد تم معالجتها جزئيًّا.

توصية 1.3: *إعادة صياغة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ لتكون قابلة للقياس، والتأكد من أن جميع وثائق البرنامج تحتوي على قائمة المخرجات المعتمدة منه.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

نظرت اللجنة في الإجراءات الّتي نهض بها القسم للأخذ بهذه التّوصية، ورأت أنّه قد أحسن صنعًا، وتمثّل هذا الإحسان في اشتراك لجنة ضمان الجودة ولجنة المناهج الأكاديميّة لشعبة اللغة العربيّة في الصّياغة، وهذا يجسد العمل بروح الفريق الواحد. واعتماد مجلس قسم اللغة العربيّة والدراسات الإسلاميّة، ومكتب ضمان الجودة بالكلية، ومجلس كلية الآداب ومركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديميّ بجامعة البحرين اعتمادًا نهائيًّا لهذه المخرجات. إضافة الى الاهتمام بمستويات الإطار الوطني للمؤهلات والمحددات الوصفية لها في أثناء صياغة المخرجات. والاعتناء الواضح بصياغة خمسة مخرجات صياغة علميّة وتربويّة دقيقة، وقد بدت قابلة للقياس، فاستعمال الأفعال " يتعرّف ويطبّق ويوظّف وينتج ويحلّل" جاء في مكانه؛ إذ يستطيع الأستاذ الجامعيّ أن يقيس مدى تحقيق الطّالب لها بالدّليل والحجّة. ولجنة المراجعة تقدر جهود القسم في هذا الامر وترى أن هذه التوصية قد تم معالجتها كليًا.

توصية 1.4: *تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعليم الإلكتروني بشكل مناسب، وفقًا لاستراتيجية التعليم والتعلم للجامعة، وقياس مدى فاعليتها في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أبدى القسم ومنتسبوه اهتمامًا كبيرًا بتقانة التّعليم الإلكترونيّ، وقد بدا هذا واضحًا من خلال الاستفادة من مركز التعلم الإلكتروني في الجامعة، لنشر ثقافة التّعلّم الإلكترونيّ، وتوفيره برنامج (Blackboard) لجميع الكليات في الجامعة. كما أنّ الطّلبة لا يكتفون بالتّعلّم الإلكترونيّ فقط، ولا سيّما في مادّة ARAB 110، بل يتواصلون مع أساتذتهم من أجل مزيد من التّوضيحات والشّروح والتّعليقات، وهذه إشارة حسنة تنبئ بأنّ التّعلّم الإلكترونيّ لا بدّ أن يكون رديفًا وفرعًا للتّعليم الوجاهيّ في قاعات البحث والدّرس. وقد نهض كل أساتذة القسم بجعل عدد من محاضراتهم على منصّة للتّعلّم الإلكترونيّ، وبدا هذا واضحًا بعد أن حثّ القسم منسوبيه على ضرورة مواكبة ركب الحضارة، فطفقوا يحضرون الدّورات العلميّة الّتي تؤهّلهم لتسجيل محاضراتهم إلكترونيًّا، فكان أن سجّلت ثلاث موادّ هي: النّقد الأدبيّ الحديث، والمصادر في اللغة والأدب والبلاغة، وفقه اللغة، وما زال سائر أساتذة القسم سائرين في هذه السّبيل، والقسم متعاون مع مركز التّعلّم الإلكترونيّ لتدريب منسوبيه على هذه التّقانة، وقد عقدت ثلاث دورات من أجل ذلك. ولقد أثبت هذا القسم مقدرته على التّعامل مع معطيات العصر. وعلمت لجنة المراجعة أنه يتم توزيع استبانة للطلبة لتقييم رضاهم عن المقرر وطرق تدريسه وأمور أخرى لتحسين وتطوير طرق التدريس لتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. الا أنه لم يتضح للجنة المراجعة كيف يقوم القسم بالاستفادة من هذه الاستبانة في قياس مدى فعالية استخدام التعلم الإلكتروني حاليًا بما يتوافق مع الوضع الحالي بوجود الجائحة. وبناء على ما ذكر أعلاه، فإنَّ لجنة المراجعة، ترى أنَّ هذه التوصية تم معالجتها جزئيًّا.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر ديسمبر 2017، تحت المؤشر (2): كفاءة البرنامج؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 2.1: الإسراع في وضع وتنفيذ خطة رسمية لتوظيف أعضاء هيئة تدريس جدد من ذوي الخبرة، والعمل على تقليل حمل التدريس الفعلي المنوط لعضو هيئة التدريس.

الحُكم: مُعالجة جزئيًا

اطّلعت لجنة المراجعة على تقرير التقدم ، وتودّ أن تبيّن أنّه يوجد في الجامعة نظام واضح لتوظيف أعضاء هيئة التدريس، وتأسيسًا على ذلك، شكّلت في القسم لجنة من أجل تعيين أساتذة جدد أَكْفَاء، وقد وافق مجلس القسم، ومجلس الكلّيّة، ومجلس الجامعة على توصيات اللجنة. ولقد اطلعت اللجنة على خطة القسم للتوظيف. وقد علمت لجنة المراجعة من المقابلات بمساعي القسم إلى توظيف أستاذ في النحو والصرف واللغويات لتدريس المقررات المتقدّمة وطلبة الماجستير، ولكنّ ما جاء في المقابلات لم يوضّح الميقات الّذي يجري فيه هذا التّعيين نظرا للإجراءات والظروف الحالية لجائحة كورونا. ومن المقابلات أيضا علمت لجنة المراجعة أن القسم قد رفع عدة طلبات للتعاقد مع أساتذة لكن إدارة الجامعة لم تنتهِ بعد من إجراءات التعاقد مع أساتذة في التخصصات المرفوعة، وعلمت اللجنة أن مدة التعاقد مع الأساتذة تكون لمدة سنتين قابلتيْن للتجديد.

وأمّا تقليل أنصبة الأساتذة، فلم يرد ردّ واضح من القسم عليه، سوى أن النصاب التدريسي يعتمد على الرتبة العلمية للأستاذ (مساعد بحث وتدريس 15 ساعة، أستاذ مساعد 12 ساعة، أستاذ مشارك 12 ساعة، أستاذ 12 ساعة ويخفف النصاب إلى 9 ساعات فقط لبعض منهم). والمتعارفُ علية تدريس 4 مقررات أو 5 مقررات حسب الحاجة. وعلمت لجنة المراجعة أن نسبة عدد الطلبة إلى الأستاذ في القسم تبلغ 30:1، وتحثّ لجنة المراجعة القسم على السعي لتقليل النصاب التدريسي، وترى أن هذه التوصية قد عولجت جزئيًا.

توصية 2.2: *وضع وتنفيذ خطة مناسبة تساعد من خلالها أعضاء هيئة التدريس على الترقي الأكاديمي.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

اطّلعت اللجنة على ردّ القسم على هذه التّوصية في تقرير التقدم ، وآنست فيه محاسن كثيرة، إذ يوجد في القسم لجنة مخصوصة بالنّظر في طلبات أعضاء هيئة التّدريس الرّاغبين في التّرقية إلى رتبة أستاذ مشارك أو أستاذ، وأعضاؤها يحملون رتبة الأستاذيّة، وهم ينظرون في ملف الزّميل مقدِّم التّرقية، قبل رفعه إلى لجنة الترقيات في الجامعة، ويشجّعون أعضاء هيئة التدريس في القسم على التّقديم للتّرقية. وقد رقِّي في القسم ثلاثة، اثنان إلى رتبة أستاذ، وواحد إلى رتبة أستاذ مشارك، ويعمل أحد أعضاء هيئة التّدريس على إنجاز متطلّبات التّرقية إلى رتبة أستاذ مشارك لتقديمها إلى لجنة التّرقية. وحضر منتسبو القسم دورات عقدتها الجهات ذوات العلاقة في الجامعة عن النزاهة الأكاديمية وكيفية الكشف عن الانتحال الأكاديمي، وورش عمل تساعد أعضاء هيئة التدريس على إتمام بحوث الترقية ومتطلباتها، ولا سيّما المنح الدراسية التي تقدمها جامعة البحرين والجامعات الأخرى. وتقيم الكلّيّة موسمًا ثقافيًّا ينتدي فيه أعضاء هيئة التّدريس لتقديم ما تجود به قرائحهم من فيوض علميّة تفضي إلى أن تصبح بحوثًا محكّمة، وهذه تساعدهم على إنجاز متطلّبات التّرقية. وقد أحسنت الكلّيّة حين شارك قسم اللغة العربيّة بسائر أقسامه في الموسم الثّقافيّ، فاندغمت التّخصّصات واستفاد كلّ منهم وأفاد، وأدّى هذا إلى تحقيق التّكامل المعرفيّ بين العلوم، ولا سيّما بين علوم اللغة العربيّة وسائر التّخصّصات في الكلّيّة. ولجنة المراجعة تقدر جهود القسم والإجراءات المتخذة؛ لمساعدة الأساتذة على التقدم للترقية، ولذا؛ فإنّها ترى أن هذه التوصية قد تم معالجتها كليًّا.

توصية 2.3: *تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

اطّلعت اللجنة على تقرير التقدم بشأن هذه التّوصية ، ووجدت أنَّ مجلس الجامعة قد كلّف مكتب ضمان الجودة في الكليات تنظيم ورش عمل في بداية كلّ فصل دراسيّ للمدرّسين بنظام الدوام الكلي والجزئيّ، وهذا أمر جيد. كما تم إبلاغ اللجنة عن اللقاء التعريفي الذي ينظمه القسم في بداية كل فصل دراسي لأعضاء هيئة التدريس الجدد العاملين بنظاميْ الدوام الكلي والجزئي؛ ولقد أعرب الأساتذة عن رضاهم عن

هذا اللقاء التعريفي الذي ينظمه القسم. وقد نظّمت كلّيّة الآداب لقاءً تعريفيًّا في 23 إبريل 2019، لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وأعضاء هيئة التدريس العاملين بنظام الدوام الجزئي؛ لإطلاعهم على لوائح جامعة البحرين، وقوانينها، ونظام الامتحانات فيها، وطريقة استخدام برنامج معلومات الطالب[SIS]. وقد أوضح تقرير التقدم وجود رابط إلكترونيّ يتيح لأعضاء هيئة التدريس استخدامه؛ للتعرّف على جميع اللوائح والقوانين.

ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة بقيام مكتب ضمان الجودة في الجامعة بعقد لقاءيْن تعريفيّيْن، أحدهما باللغة العربيّة، والآخر باللغة الإنجليزيّة؛ من أجل إطلاع المعيَّنين الجدد بالنظامين الكلي والجزئي على أنظمة الجامعة، وقوانينها، وتعريفهم حقوقهم وواجباتهم. كما وزّعت الكلّيّة استبانة على الّذين حضروا هذيْن اللقاءيْن من كل أقسام الكلية، فكان رضى الحاضرين عنهما بنسبة 100%، ولكنّ موعدهما غير مناسب بنسبة 50%؛ بسبب تزامن الورشة مع المحاضرات والاختبارات، كما ورد في تحليل نتائج الاستبانة في المستند الإضافي؛ ومع ذلك، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الاستبانة شملت جميع أقسام الكلية، ولم تكن مخصصة لقسم اللغة العربية وآدابها فقط. ولجنة المراجعة راضية عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ هذه التوصية، إلا أنها تحث القسم على تقييم فعالية اللقاء التعريفي الذي يتم على مستوى القسم؛ ولذا فإنَّ لجنة المراجعة ترى أن هذه التوصية قد تم معالجتها جزئيًّا.

توصية 2.4: *زيادة استخدام تقارير التتبع والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

اطّلعت اللجنة على إجراءات القسم في تقرير التقدم ووجدت فيه أمورًا جيدة، فالقسم على دراية بتقارير التّتبّع والبيانات الّتي تقدّمها أنظمة الجامعة المتعدّدة، ومنها برنامج معلومات الطالب [SIS]، الّذي يوجد فيه المعلومات الوافية عن بيانات الطّلبة. وقد استطاع أساتذة القسم الحصول على الخدمات الآتية بالاستعانة بالبرنامج المذكور، وهي: اعتماد توقع التخرج، واعتماد نتيجة التظلمات، وبيانات الطلبة، ونتيجة تقويم الطلبة للمقررات الدراسية، والجدول الدراسي، واعتماد درجة الطالب، واعتماد الانسحاب، ومتابعة الحضور والغياب، والإرشاد الأكاديمي.

كما أنّ القسم يعد تقرير تقييم ذاتيًّا بداية كل عام أكاديمي عن السنة الأكاديمية الماضية، مستعينًا بالمعلومات المتاحة على النّظام، ويتضمّن هذا التّقرير معلومات عن البرنامج، وموجز معلومات الطلبة، وموجز معلومات أعضاء هيئة التدريس، وموجز البحث والنشر العلمي، وخطط التحسين. وقد لاحظت اللجنة – من خلال المقابلات – أنَّ القسم قد استفاد من هذه التقارير في التّخطيط، واتّخاذ القرارات، ومنها تحديد الاختصاصات الدقيقة لتوظيف أساتذة جدد، وتحديد عدد الشعب الدراسية، والتخطيط لأنشطة القسم الثقافية؛ لتشجيع الأساتذة على البحث العلمي، وغيرها من الأمور. ولذا؛ فإنّ اللجنة تقدر جهود القسم وإجراءاته؛ للاستفادة من التقارير الصادرة من أنظمة التتبع، وترى أن هذه التوصية تم معالجتها كليًّا.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرّيجين

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر ديسمبر 2017، تحت المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 3.1: تنفيذ مقايسات مرجعية بصورة رسمية بما يتفق مع سياسة الجامعة الخاصة بذلك، بحيث تشمل جميع جوانب البرنامج، بما في ذلك متطلبات القبول، ومصادر التعلم، والمعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

اطّلعت اللجنة على تقرير التقدم وما كتبه القسم بخصوص هذه التّوصية، وتلامحت فيه علائم الجدّة الّتي تمثّلت في إجراء لجنة المناهج الأكاديميّة مقايسة مرجعيّة، وقد كان هذا بموازنة برنامج البكالوريوس في اللغة العربيّة وآدابها في جامعة البحرين وثلاث من الجامعات العربيّة الّتي أحرزت تصنيفًا عالميًّا متقدّمًا، وقامت هذه المقايسة على معايير منها: متطلّبات القبول، ومصادر التّعلّم، والمعايير الأكاديميّة للطّلبة والخرّيجين. وقد أحسن القسم في الاستفادة من تجارب تلكم الجامعات الثّلاث؛ مما أدى إلى إحداث بعض التّغييرات الجذريّة في برنامج البكالوريوس في اللغة العربيّة وآدابها بجامعة البحرين. ومن أهمِّ التّغييرات استحداث مقررات جديدة وفقًا لوجهة نظر بعض الأساتذة في القسم، وحذف مقررات أخرى؛ لقلّة استفادة الطّلبة منها، ولعدم وجود أساتذة متخصّصين يدرِّسونها. كما أن القسم قد عدّل مسمّيات بعض المقررات وتوصيفها، وبيّن عدد ساعاتها المعتمدة، وحدّد المتطلّبات السّابقة لها. وبدا للقسم – بعد إجراء المقايسة المرجعية – مع الجامعات الثّلاث وجود تشابه كبير، مع احتفاظه بخصوصيّة تدريس مادّة "البلاغة الجديدة".

ولذا، توصي لجنة المراجعة وبالتوافق مع المتعارف عليه في الجامعات الأخرى وخاصة بعد قيام القسم بالمقايسة المرجعية أنه لا بدّ من تعديل مسمّى مادّة "أدب الجزيرة العربيّة"؛ ليكون أكثر تحديدًا، فهو مسمًّى فضفاض، وينبغي توضيح الحقبة الزّمنيّة الّتي تدرّس في هذه المادّة، فإمّا أن تكون سياقًا يتناول القديم حتّى العصر العبّاسيّ مثلًا، وإمّا أن تخصّص المادّة للعصر الحديث، ولعلّ هذا أجدى وأنفع، لاسيما أنّ القسم

قد خصّ الأدب العربيّ الحديث متطلّبًا سابقًا لها. وفي السّياق نفسه، توصي اللجنة بتغيير المتطلّب السّابق لمادّة الشّعر العبّاسيّ، فلا مسوّغ لأن يكون الشّعر الجاهليّ، فقبل العبّاسيّ عصران هما: صدر الإسلام والأمويّ، ومعلوم أنّ كلّ عصر يتّكئ على الّذي قبله، ولا ترى اللجنة فهمًا لهذه القفزة الكبرى لتتجاوز هذيْن العصريْن، لاسيما أنّ التبرير المقدّم؛ من أجل جعل الشّعر الجاهليّ متطلّبًا سابقًا للشّعر العبّاسيّ يدنو كثيرًا من العصر الأمويّ، ولذلك، ترى اللجنة أن يصبح المتطلّب السّابق للشّعر العبّاسيّ هو الشّعر الأمويّ، فقد سار شعراؤه على طريقة الشّعر الجاهليّ، وقد بدأ التّململ واضحًا في الموضوعات، والثّورة على الطّلل في صدر العبّاسيّ، وهذا الأمر يحتاج إلى إعادة نظر من قبل إدارة القسم والأساتذة.

كما أن لجنة المراجعة لم تجد سببا مُقْنِعًا لجعل مادّة الشّعر الجاهليّ متطلّبًا سابقًا لمادّة الأدب المقارن، كما أنّ المسوّغ النّاصّ على:" تثار في مقرر الشعر الجاهلي قضايا وتطبق مناهج في تحليل الشعر ذات صلة بالأدب المقارن" يحتاج إلى رجع نظر، فهو غير دقيق، وفيه كثير من المآخذ ، والأوجب أن تكون مادّة "الأدب العربيّ الحديث" أو "النّقد العربيّ الحديث" أو " الاتجاهات النقدية الحديثة" متطلّبًا سابقًا لمادّة الأدب المقارن. وعلى الرغم مما ذكر أعلاه، فإن لجنة المراجعة تسجّل إعجابها بالمسوّغات الّتي قدّمت لكثير من المتطلّبات السّابقة في الحقل المخصوص به، وهي نامّة على فهم واضح للمراد، إلّا ما ذكر قَبلًا بضرورة تعديل بعض المتطلّبات، وما يكتنفها من شروح ومسوّغات، ولذا فإن لجنة المراجعة ترى أن هذه التوصية قد تم معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.2: *التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي بشكلٍ مناسبٍ في البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

لاحظت اللجنة أنه لدى جامعة البحرين نظام يهتمّ بكشف الانتحال الأكاديمي، ويدعو إلى النّزاهة الأكاديميّة، كما أنّ فيه إجراءات تأديبيّة. وقد كان القسم صارمًا في هذا الأمر، حيث عقد دورة للطلبة لتعريفهم فيها بعواقب هذا السلوك المرفوض، وإفهامهم طرائق كتابة البحث العلميّ، لاسيما بحث التّخرّج، ووضّح لهم أساليب التّوثيق العلميّ، لاسيما الرجوع إلى المصادر، والمراجع، وسردها في جزء خاصّ. ولم يقف الأمر عند ذلك، بل قام مكتب ضمان الجودة بعقد دورة لأعضاء هيئة التّدريس؛ من أجل تبيين القيمة العلميّة للتّوثيق، والمآلات الّتي تحيق بكلّ من يثلمها، إذا اتّخذ من الانتحال الأكاديمي سبيلًا له في بحوثه.

ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة بوجود استمارة لتقييم بحث التخرج؛ تتضمن بنودًا خاصة بهذا الأمر؛ إذ يتم تقييم الطالب من قبل أستاذ متخصّص في الموضوع والمشرف عليه، ولكلّ واحد منهما خمسون درجة من المجموع الكلي للدرجات، وأهمّ ما يلتفتان إليه هو مدى ضبطه للتّوثيق العلميّ وإحكامه له. وكذلك أوضحت المقابلات التي أجريت مع الطلبة التزامهم بسياسة الانتحال الأكاديمي المتبعة في الجامعة، واستخدامهم لبرنامج Turnitin؛ إذ إنه يكشف نسبة الانتحال، ويستخدم كذلك في مقرر: "المصادر في اللغة والأدب والبلاغة"؛ لتعريفهم بأساليب التوثيق الصحيحة، وهذا ما أكده الأساتذة أيضًا. ولقد علمت اللجنة من خلال المقابلات، بوجود استمارة "إقرار بعدم القيام بالانتحال الأكاديمي"، تستخدم عند تسليم الطلبة لأبحاث التخرج. وبناء على ما ذكر أعلاه، فإن اللجنة راضية عن الإجراءات المتبعة في القسم؛ للتغلب على الانتحال الأكاديمي، وترى أن القسم قد عالج هذه التوصية معالجة كلية.

توصية 3.3: *تفعيل إجراءات الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي، القبلي والبعدي لأدوات التقييم المستخدمة في البرنامج وتقييم فاعليتها، وأن يكون المدققون متخصصين.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

اطّلعت اللجنة على تقرير التقدم، وما ورد بشأن هذه التّوصية، ووجدته وافيًا؛ إذ يوجد لدى الجامعة، والكلّيّة، والقسم نظامٌ واضحٌ للتدقيق الداخلي، يقسم إلى قسميْن، أحدهما تدقيق داخليّ قبلي، والآخر تدقيق داخليّ بعدي. واستحدثت استمارة جديدة تشمل بنودًا إضافيّة للتّقييم. وقد أقيمت ورشة للحديث عن هذا الأمر والتّدريب عليه. ولتحقيق التدقيق الداخلي، فقد وزّعت لجنة الامتحانات والاعتدال الأكاديميّ المقّررات الدّراسيّة على أربعة فصول، قُيِّم منها عشرون مقرّرًا، وكان هذا بتوزيع تلكم المقرّرات على أساتذة لتحقيق التدقيق القبلي على الامتحانات النهائية فقط قبل تقديمها للطلبة، ثمّ توزّع تارة أخرى على أساتذة آخرين متخصصين في المادة العلمية؛ للقيام بعملية التدقيق اللاحق بعد الانتهاء من تقديم الامتحانات وتصحيحها ورصد درجاتها، ثمّ تُطلِع اللجنة الأستاذ المعنيّ على نتائج التدقيق؛ للأخذ بها عند طرح المقرر مستقبلا. ولقد اطلعت اللجنة على عينة من التقييمات التي خضعت للتدقيق الداخلي القبلي والبعدي، ووجدت أنَّ القسمَ ملتزمٌ بتنفيذ سياسة الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي، وأنها تتم بصورة جيدة. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أنَّ القسم ما زال مستمرًّا في استكمال تدقيق كافة المقرّرات الدراسية، ولجنة المراجعة تقدر جهود القسم، وترى أنه عالج هذه التوصية معالجة كلية.

توصية 3.4 : تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي للتقييم، بحيث تسهم التغذية الراجعة من التدقيق الخارجي في تطوير البرنامج وتحسين المقررات.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

اطلعت اللجنة على تقرير التقدم، والإجراءات التي اتخذها القسم لمعالجة هذه التوصية. ولقد علمت اللجنة أنَّ القسمَ يتبع سياسة الجامعة المتعلقة بالتدقيق الخارجي، ولديه خطة واضحة للتدقيق الخارجي بشكل منتظم، ولقد علمت اللجنة من خلال المقابلات، أنه إلى الآن أجري تدقيق خارجي لثلاثة مقررات دراسية في الأدب، حيث يتم الاستعانة بالأساتذة الخارجيين لمناقشة رسائل الماجستير؛ للاطلاع على ملفات المقررات، والخطة القديمة ومقارنتها بالخطة المطورة للبرنامج، ونماذج من أعمال الطلبة، ونماذج من الامتحانات النهائية ومصفوفة تقييمها، ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أن القسم متجاوب مع الملاحظات التي تُعْطَى لهم عند إجراء التدقيق الخارجي، وينفذ التوصيات، والمقترحات المُعْطَاة عندما يطرح المقرر للتدريس في الفصول القادمة. والقسم مستمر؛ من أجل استكمال كافة المقرّرات الدراسية. واللجنة تشجع القسم على الاستمرار في التدقيق الخارجي لجميع المقررات وفقًا للخطة التي وضعها؛ والتعاقد بشكل رسمي مع الأساتذة الخارجيين، وتعريفهم بالمهام المنوطة بهم بخصوص التدقيق الخارجي بوقت كافٍ قبل موعد المناقشة؛ حتى يكونوا على استعداد ودراية كاملة بهذه المهمة الإضافية. بناء على ما ذكر أعلاه، فإن اللجنة ترى أن هذه التوصية قد تم معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.5: *تنفيذ دورات تدريبية مكثفة على إجراءات التقييم ومواءمتها مع مخرجات التعلم حسب نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، ومن ثم العمل على الإسراع في تطبيق استمارة تقييم المقررات، وقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، والبرنامج بصورة أكثر صرامة.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

اطلعت اللجنة على تقرير التقدم، ولاحظت أن جامعة البحرين تهتم بالتّقييم وإجراءاته، ولذلك، عقد مكتب ضمان الجودة في كلّيّة الآداب دورة في هذا السّياق، قام عليها أستاذ متخصّص في القياس والتّقويم، وقد حضرها أساتذة القسم، واستفادوا من طرائق صياغة الأسئلة في الامتحانات. كما أُعِدّت استمارة تقييم المخرجات للتّحقّق من مواءمة كلّ مخرج مع مخرجات البرنامج مع أدوات التّقييم، كما عقد القسم دورة تدريبيّة؛ لتدريب أعضاء هيئة التدريس على تنفيذ استمارة قياس المخرجات، وقد حضر أساتذة القسم دورات تدريبيّة متعدّدة؛ من أجل تدريبهم على قياس مدى تحقق مخرجات تعلم المقررات مع مخرجات البرنامج. وقد أثنى أساتذة القسم على الدورات التي حضورها، وأكدوا استفادتهم منها. واطلعت اللجنة على نماذج من الاستمارة المستخدمة في هذا السياق، ولاحظت أنها واضحة، وتؤدي إلى معرفة مدى تحقق مخرجات التعلم في المقررات الدراسية مع مخرجات البرنامج. واللجنة راضية عن الإجراءات التي اتخذها القسم لمعالجة هذه التوصية، وترى أن هذه التوصية قد تم معالجتها كليًّا.

توصية 3.6: *الاستفادة من الإحصاءات المتوفرة لدفعات الطلبة؛ لإجراء تحليل تفصيلي للدفعات الدراسية، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

أمعنت اللجنة النّظر في تقرير التقدم، ولاحظت أن القسم لم يكن غُفْلًا عن الدّراسات الإحصائيّة، وهو على خُبر منها ومعرفة، وقد قدّم القسم جدولًا إحصائيًّا في تقرير التقدم يبيّن أعداد الطّلبة والطّالبات المنسوبين إليه، والطلبة المُنْذَرين والمفصولين؛ ولم يكتف القسم بذلك، بل قدّم تحليلًا إحصائيًّا للجدول ومضمونه، بيّن فيه انخفاضًا حادًّا بعدد الطّلبة المقبولين في القسم خلال السنتين الماضيتين، وأهمّ ما جاء فيه هو توضيح أسباب هذا الانخفاض في أعداد المقبولين ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الإناث على نسبة الذّكور؛ نظرًا

لعزوف الذكور عن الانخراط في البرامج الأدبية. وكذلك تعديل شروط القبول في القسم بما يتناسب مع المستجدات التي طرأت في الجامعة.

ومن خلال المقابلات، اتضح للجنة مدى استخدام القسم للإحصائيات وتحليلها للتخطيط المستقبلي لاحتياجات القسم من الأساتذة، وإدخال التعديلات على الخطة الدراسية للبرنامج لاستقطاب عدد أكبر من الطلبة عن طريق حذف مقررات جديدة تتوافق مع احتياجات سوق العمل وإدخالها، أو التفكير في استحداث تخصصات فرعية جديدة. واللجنة راضية عن جهود القسم، وبناء عليه، فإن لجنة المراجعة ترى أنّ هذه التوصية قد تم معالجتها كليًّا.

توصية 3.7: *تفعيل دور اللجنة الاستشارية، واتّباع منهجية واضحة، وتحديد الموضوعات التي يتم عرضها ومراجعتها من قبلها، وآلية التعامل مع الملاحظات التي تقدمها للبرنامج.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

اطلعت اللجنة على الإجراءات التي اتخذها القسم لمعالجة هذه التوصية في تقرير التقدم، ووجدت أنها تقترب من المُراد، فقد أبدى القسم اهتمامًا بالاستشارات، فشكّل لجانًا استشاريّة للطّلبة وأرباب الأعمال، وواضح أنّه يأخذ بآراء منسوبيها. وقد خرجت اللجان الاستشاريّة بتوصيات وقرارات تزيد في تحسين أداء القسم، وهي: إضافة الكتابة الإعلامية، وقد بدأ القسم تدريس هذا النوع من الكتابة. وكذلك من خلال المقابلات، علمت اللجنة أن اللجنة الاستشارية تحثُّ القسم على تشجيع الطلبة على الانخراط في مجالات عدة، ولا يقتصر الإعداد على الانخراط في وزارة التربية والتعليم، ومثال ذلك العمل في البرلمان، أو في مجلس الشورى، وخاصة بعد انطلاق التجربة الدستورية في مملكة البحرين في العام 2002. وهناك حاجة ماسَّة في القضاء لأشخاص متمكنين من الكتابة باللغة العربية؛ لصياغة النصوص التشريعية. وقد شجعت اللجنة الاستشارية القسم على تفادي تكرار الموضوعات، وتداخلها بين الموادّ الدراسية، وهذا يتوافق مع رأي اللجنة فيما ذكر في المؤشر الأول من هذا التقرير، وحثت القسم على الاهتمام بالطّلبة الموهوبين والمبدعين، والأخذ بأيديهم، وإبراز أنشطتهم إعلاميًّا، وتطوير الأنشطة الشّفهيّة.

ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أن أعضاء اللجنة الاستشارية يجتمعون مرتين في السنة، وكلما دعت الحاجة لذلك؛ ويتم تغيير الأعضاء كل سنة. واللجنة تبدي بعض التحفظ على مدة العضوية لمدة سنة؛ إذ

إن تغيير الأعضاء قد يقلل دافعية الأعضاء للعمل؛ لأنهم سيغادرون، والأفضل أن تمتدّ العضوية لأكثر من هذه المدة، فإنهم سيشعرون حينها بانتمائهم للقسم، وسيشهدون التغيرات التي تحصل في البرنامج؛ بناء على اقتراحاتهم. وهذا من شأنه أن يزيد من دافعيتهم.

ولقد أعربت اللجنة الاستشارية عن تقديرها لتعاون القسم والحرص على التواصل معهم دائمًا بصورة رسمية خلال الاجتماعات، أو غير رسمية متى ما دعت الحاجة؛ كما أشادوا بمستوى طلبة القسم؛ إذ إنهم يتمتعون بسعة الأفق، والاطلاع، والقدرة على الكتابة بصورة متميزة، من خلال تجربتهم في العمل مع خريجي القسم. واللجنة راضية عن التعاون القائم بين القسم واللجنة الاستشارية، وترى أنّ هذه التوصية قد تم معالجتها كليًّا.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر ديسمبر 2017، تحت المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 4.1: تطوير أساليب المتابعة والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

اطّلعت اللجنة على تقرير التقدم، وما ورد بخصوص هذه التوصية، ويظهر لها أنّه قد نجح في ذلك؛ إذ يوجد في الكلّيّة والقسم لجان استشاريّة، ولجان لضمان الجودة؛ ترتبط باللجنة التّنفيذيّة العليا لضمان الجودة على مستوى الجامعة.

كما وضعت خطة تشغيلية للقسم للتحقّق من تطبيق أنظمة الجودة في القسم ومنها على سبيل المثال عقد اجتماعات دورية للجنة ضمان الجودة ومناقشة الأمور المتعلقة بذلك في القسم، ولاحظت اللجنة أن هذه الاجتماعات غير موقعة من رئيس اللجنة أو الحاضرين، وعليه، تحث اللجنة على التأكد من توقيع كل أعضاء اللجنة على محاضر الاجتماعات؛ لتأخذ الصفة الرسمية، والتأكد من موافقتهم، ومعرفتهم بمجريات الأمور. كما علمت اللجنة – من خلال المقابلات – أنه قد تم متابعة إتمام حوافظ المقررات ومراقبتها وتدقيقها، وكذلك إسناد مهام عملية تطبيق سياسة الجامعة المتعلقة بالاعتدال الداخلي والخارجي للأساتذة، ومتابعة قياس مدى تحقق مخرجات المقرر والبرنامج، والذي تمَّ خلال الفصل الأكاديمي السابق، ومتابعة أعضاء هيئة التدريس، وعقد الورش المكثفة لهم؛ كما يعقد القسم اجتماعات اللجان الاستشارية، بالتنسيق المباشر مع مكتب ضمان الجودة بالكلية، ويرفع الملفات المتعلقة بضمان الجودة أول بأول لرئاسة القسم. واللجنة تشجع القسم على الاستمرار في تطبيق أنظمة الجودة بشكل منتظم لما فيه من فائدة للطلبة والأساتذة. وبناء على ما ذكر أعلاه، فإن اللجنة ترى أن هذه التوصية قد تم معالجتها كليًّا.

توصية 4.2: *تنفيذ سياسة الجامعة الخاصة بالمراجعة الدورية للبرنامج، بصورة متكاملة ومستمرة، ووضع آليات متابعة، ومتابعة تنفيذ خطط التحسين.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

أشار تقرير التقدم إلى أن قسم اللغة العربية قد اتبع سياسة الجامعة المتعلقة بالمراجعة الدورية للبرنامج، والمعتمدة في العام 2015؛ إذ تنص السياسة على ضرورة التركيز على عدة عناصر منها فاعلية أهداف البرنامج، وحداثة مخرجاته ومخرجات المقررات الدراسية، ومدى تحقق مخرجات التعلم لدى الطلبة، ومدى فاعلية المنهج الدراسي، وأساليب التقييم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. ولقد اطلعت لجنة المراجعة على استمارة تطوير البرنامج الأكاديمي المطوّر في اللغة العربية وآدابها (التخصص المنفرد والرئيس والفرعي) والتي أنجزتها لجنة المناهج الأكاديمية لشعبة اللغة العربية وترى أنها شملت جميع العناصر المطلوبة للتطوير.

كما اطلعت اللجنة على البرنامج المطور، وترى أن المقايسة المرجعية مع جامعات اقليمية، والمراجعة السنوية للبرنامج، وخطط التحسين، والخطة التشغيلية، وتوصيات اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين، وخضوع البرنامج المطوّر لمراجعة خارجية من بعض المراجعين الأكاديميين من ذوي الاختصاص، والأخذ بآراء الأساتذة في حذف وإضافة مقررات جديدة تتوافق مع سوق العمل كلّ ذلك قد أفضى إلى تعديل البرنامج، وتطويره بصورة كبيرة. ومن المقابلات، علمت لجنة المراجعة أنه قد تمت الاستفادة من كل ما ذكر أعلاه، عند إخضاع البرنامج لعدد من المراجعات المستمرة طوال السنوات الثلاث السابقة، بعد خضوع البرنامج للمراجعة من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب في 2017. واللجنة تقدر جهود القسم، واهتمامه بتطوير البرنامج، وإخضاعه للمراجعة الدورية التي أفضت إلى إدخال العديد من التعديلات التي من شأنها النهوض بالبرنامج وتحديثه بما يتوافق مع احتياجات الطلبة والمجتمع المحلي. ولذا، فإنَّ لجنة المراجعة ترى أن هذه التوصية قد تم معالجتها كليًّا.

توصية 4.3: *مواصلة تطوير آلياتها لاستطلاع آراء جميع الجهات ذات العلاقة، خاصة الجهات الخارجية، وأن تقوم بتحليل النتائج بصورة دورية ومنتظمة، وإبلاغ من لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بنتائجها.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أوضح تقرير التقدم، أن قسم اللغة العربية يستطلع آراء الأطراف ذات العلاقة الخارجية المتمثلة في أرباب الأعمال، والخريجين وفقًا لإجراءات الجامعة؛ إذ توزّع استبانات عليهم؛ للحصول على تغذية راجعة فيما يتعلق بالمقررات الدراسية، ومدى حداثتها؛ لتواكب متطلبات سوق العمل، ومستوى الخريجين، ومهاراتهم في الاتصال، والكتابة بمختلف أنواعها. كما علمت اللجنة – من خلال المقابلات – أنَّ كلية الآداب تتواصل بصورة رسمية، وغير رسمية مع وزارة العمل؛ للحصول على مؤشرات ومعلومات عن احتياجات سوق العمل، وخاصة عند مراجعة البرامج، أو طرح برامج جديدة.

ولقد استمر القسم في استطلاع آراء الجهات الخارجية ذات العلاقة، المتمثلة في اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين، وتم الاطلاع على اجتماعها، والتصديق على التوصيات ومتابعة تنفيذها. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أنه يتم تبليغ الطلبة عن أيٍّ من التغييرات، عن طريق التواصل معهم إلكترونيًّا، أو تبلغيهم شفهيًّا من قبل أساتذة القسم. وأمَّا الخريجون وأرباب الأعمال، فيتم التواصل معهم بصورة دائمة ومستمرة عن طريق رئيسة القسم، أو أساتذة القسم بصورة ودية. واللجنة تشجع القسم على المضي قُدُمًا في استطلاع آراء الأطراف ذات العلاقة الخارجية وإبلاغهم بالمستجدات بصورة منتظمة ورسمية. ولجنة المراجعة ترى أن هذه التوصية قد تم معالجتها جزئيًّا.

توصية 4.4: *تنفيذ دراسات دورية رصينة وشاملة لاستقراء احتياجات سوق العمل القصيرة والطويلة الأمد، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.*

الحُكم: غير مُعالجة

أشار تقرير التقدم إلى تحليل مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بكلية الآداب لنتائج استبانة "دراسة تقييم مدى ارتباط برامج كلية الآداب بسوق العمل" والتي وزعت على عينة عشوائية (400 خريج) من خريجي الكلية بما فيها خريجو برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها. وقد شارك 19 (11.2%)، خريجًا من قسم اللغة العربية من مجموع (170) خريجًا من الذين استجابوا للاستبانة. ولجنة المراجعة ترى ان هذه الاستبانة غير كافية لاستشراف احتياجات سوق العمل في الأعوام القادمة.

كما علمت اللجنة من تقرير التقدم أنَّ مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بكلية الآداب قد وزّع مؤخرا استبانة للمؤسسات التي يعمل بها خريجو كلية الآداب وحلّلها؛ وهذه الاستبانة ليست ذات جدوى لبرنامج اللغة العربية وآدابها؛ لأنها أيضًا عامة لجميع برامج كلية الآداب. ولم يُقدم القسم أي دليل على إجراء دراسة علمية لتقصي احتياجات سوق العمل لخريجي القسم باستثناء المذكور أعلاه الذي يشمل جميع برامج كلية الآداب، وليست قصرًا على برنامج اللغة العربية وآدابها. ولذا فإن اللجنة ترى أنَّ هذه التوصية غير معالجة.

5. الاستنتاج

بعد الأخذ في الاعتبار تقرير التقدُّم الذي أعدته المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوافرة في أثناء الزيارة التتبعية الافتراضية، فإنَّ لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج الآتي بما ينسجم مع إجراء الزيارة التتبعية لمراجعة البرامج الأكاديمية، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

حقق برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها، الذي تطرحه كلية الآداب، جامعة البحرين، "تقدم ملائم"؛ ونتيجة لذلك فإنَّ البرنامج لن يحتاج إلى زيارة تتبعية أخرى.

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية

الحُكم	المعيار
معالجة كليًّا	لقد أظهرت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في معالجة التوصية، وقد تمخضت الإجراءات التي قام بها فريق البرنامج عن تحسينات هامة في الجانب الذي تم تشخيصه، وبالنتيجة، ساهمت في استيفاء متطلبات المؤشر.
معالجة جزئيًّا	قامت المؤسسة بإجراءات إيجابية لمعالجة التوصية. وهناك أدلة على أن هذه الخطوات قد أدت إلى التحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. والإجراءات المتخذة إيجابية، ولكنها ذات أثر محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشر.
غير معالجة	لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية و/ أو أن الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل أو ليس لها أثر على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. ولاتزال نقطة الضعف موجودة فيما يتعلق بهذا التوصية.

ملحق 2: الحُكم الإجمالي

الحُكم الإجمالي	المعيار
تقدمٌ جيد	لقد قامت المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بشكلٍ كامل، وتشمل هذه التوصيات ذات التأثير الأكبر على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وما تبقى من التوصيات معالج بشكلٍ جزئي. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم ملائم	قامت المؤسسة جزئيًّا على الأقل بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بما فيها تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وهناك عدد من التوصيات التي تمت معالجتها بشكلٍ كامل، وهناك أدلة على أن المؤسسة يمكن أن تحافظ على التقدُّم المتحقق. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم غير ملائم	لقد حققت المؤسسة القليل من التقدُّم أو لم تحقق تقدماً في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. **هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية ثانية،** في حال كانت هذه الزيارة التتبعية الأولى للبرنامج.